الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً- دراسة تحليلية

أ.م.عبد المجيد شهاب أحمد

المقدمة

صنف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة (٤٨ بلداً) من البلدان النامية على أنها بلدان أقل نمواً منها ستة أقطار عربية هي جيبوتي وجزر القمر والسودان والصومال وموريتانيا واليمن ، مستخدماً ثلاثة مقاييس لهذا الغرض ، وهي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وضعف الموارد البشرية ، وانخفاض مستوى التنوع . ويهدف المجلس من وراء هذا التصنيف إلى إعطاء الأولوية لهذه البلدان عند التعامل معها فيما يتعلق بالتنمية والجهود المبذولة للقضاء على حالة الفقر السائدة فيها.

إن القضاء على حالة الفقر السائدة في الأقطار العربية الأقل نمواً يتطلب القيام بتنفيذ برامج تنمية واسعة تحتاج الى استثمارات كبيرة لا تكفي لها الادخارات المحلية الأمر الذي يدعو إلى التفتيش عن مصادر خارجية لسد الفجوة ما بين الاستثمارات المطلوبة والادخارات المحلية على ان لا تزيد هذه المصادر من أعباء المديونية التي تنوء بها هذه الأقطار ، وان لا تكون لها أثار سلبية على اقتصادياتها القومية، ومن الممكن ان يكون الاستثمار الأجنبي المباشر احد هذه المصادر .

هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية في الاقطار العربية الاقل نموا خلال فترة ١٩٨٠-١٩٩٩ .

مشكلة البحث

مشكلة البحث هي عجز الادخارات المحلية عن تمويل كافة الاستثمارات المطلوبة لتحقيق تنمية تفضي إلى القضاء على حالة الفقر في الأقطار العربية الأقل نمواً ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي.

فرضية البحث

يفترض البحث ان الأقطار العربية الأقل نمواً ترغب في تحقيق تنمية تقضي على حالة الفقر . وترفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الا ان نقص المدخرات المحلية تحول دون تحقيق هذه الرغبة لذلك سعت هذه الاقطار الى ايجاد مصادر خارجية ومنها الاستثمار الاجنبي المباشر لدعم عملية التنمية .

حدود البحث

إن حدود البحث المكانية هي الأقطار العربية الأقل نمواً، أما حدوده الزمانية فتقع في فترة ما بين ١٩٨٠و ١٩٩٩ والتي تتوفر فيها بيانات احصائية عن هذا الموضوع حين اعداد هذه الدراسة.

أسلوب البحث

يقوم أسلوب البحث على التحليل النظري لبعض الحقائق الرقمية المتوفرة عن الأقطار العربية الأقل نمواً.

هيكل البحث

من أجل التحقق من فرضية البحث تم تقسيمه إلى:

المبحث الأول : الأقطار العربية الأقل نمواً.

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثالث : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية في الأقطار العربية الأقل نمواً.

الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول
الأقطار العربية الأقل نمواً

حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ESCOSOC) عام ٢٠٠٠ ثمانية وأربعين بلداً من بلدان العالم الثالث على أنها بلدان أقل نمواً منها ستة أقطار عربية هي جيبوتي وموريتانيا والسودان وجزر القمر والصومال واليمن وقد بلغ عدد سكان هذه الأقطار عام ١٩٩٨ حوالي ٥٨.٢ مليون نسمة وهو يعادل حوالي ٨.٥% من مجموع سكان البلدان الأقل نموا والذي بلغ ذلك في عام ١٩٩٨ (٦١٣.٥ مليون نسمة) (ينظر جدول رقم ١) . ويعادل ٢١.٧% من مجموع سكان الأقطار العربية الذي بلغ في عام ١٩٩٨ حوالي ٢٦٧.٤مليون نسمة[١]. وقد عد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه البلدان على أنها بلدان أقل نمواً بناءً على ثلاثة مقاييس هي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وضعف الموارد البشرية والبنى التحتية، وانخفاض مستوى التنوع[٢] . ويهدف المجلس من وراء هذا التحديد اعطاء الأولوية لهذه البلدان عند التعامل معها فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على حالة الفقر. وعلى الرغم من الاختلافات الواسعة بين هذه البلدان وخاصةً في المساحة وحجم السكان والموارد الطبيعية ألا أنها تشترك جميعاً بصفات مشتركة لعل أهمها ما يلي :-

أولاً: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية الأقل نمواً*. عام ١٩٩٨ حوالي ٢٩١.٤دولاراً[٣] ، وهو يعادل ١٣.٨% من متوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي للأقطار العربية والذي بلغ في العام نفسه ٢٠٩٠دولاراً[٤] كذلك يعادل ٢٣.١% من مثيله في البلدان النامية والذي بلغ في العام نفسه ١٢٦٠ دولاراً و ١.٠٦% من المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي في البلدان المتقدمة والذي بلغ ٢٧٤٠٢ دولاراً (ينظر جدول رقم ١) ولم يقتصر الأمر على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانما تعداه الى انخفاض معدلات نموه ان لم تكن هذه المعدلات السالبة في بعض

---

*باستثناء الصومال

السنين ، ففي خلال المدة ١٩٨٠- ١٩٩٠ حققت كل من جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان وجزر القمر نمو سالبا بلغ متوسطه -٤.٦% و -٢.٧% و -٠.٥% و -٢.١% و ٠.٣% على التوالي في حين حققت كل من الدول النامية والدول المتقدمة معدلات نموا موجبة بلغ متوسطها خلال المدة نفسها ٢.٢% و ٢.٤% على التوالي ، اما في المدة ١٩٩٠-١٩٩٨ فقد حققت هذه الأقطار [باستثناء جزر القمر واليمن التي حققتا نمواً سالباً -٣.٠% و -١.٠% على التوالي] نمواً موجباً حيث بلغ في كل من جيبوتي وموريتانيا ٢.٧% و ١.٣% على التوالي في حين بلغ متوسطه في البلدان النامية ٣.١%، والسودان هو القطر الوحيد من بين الأقطار العربية الأقل نمواً حقق معدلات نمو خلال المدة نفسها يفوق المعدلات التي حققتها البلدان النامية حيث بلغ متوسطه ٥.٨% . ويعود تراجع او تباطؤ معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الأقطار الى سببين اساسيين هما :

١- ارتفاع نسبة الزيادة السكانية:

تميزت الاقطار العربية الاقل نموا بارتفاع نسبة الزيادة السكانية حيث بلغ متوسط نسبة هذه الزيادة خلال المدة ١٩٩٨٠ – ١٩٩٠ في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن ٣.١%و٦.٤% و٢.٧ % و ٢.٩% و٢.٦% و ٣.٤%على التوالي وهو اعلى من متوسط نسبة الزيادة في البلدان النامية والبالغة ٢.١% وبلغ هذا المتوسط خلال المدة١٩٩٠-١٩٩٨ في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن ٢.٨%و ٢.٣% و ٢.٨% و ٢.٠% و٢.٠% و ٤.٩% على التوالي وهو اعلى من المتوسط الذي تحقق خلال هذه الفترة في كل من البلدان النامية والدول المتقدمة والذي بلغ ١.٧% و ٠.٧% على التوالي (ينظر جدول رقم ١).

٢- انخفاض وتقلب معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي:

تشير الارقام المتاحة عن معدلات النمو في الأقطار العربية الأقل نمواً (جدول رقم ٢) ان هذه المعدلات شهدت تقلبات عنيفة، ففي الوقت الذي حققت به جيبوتي معدلا للنمو عام ١٩٩٠ بلغ ٤.٣% انخفض هذا المعدل عام ١٩٩٥ الى-٣.٦% ، كذلك الحال بالنسبة لليمن ففي عام ١٩٩٠ حققت معدلاً للنمو بلغ -٠.٢% قفز عام ١٩٩٥ الى ١٠.٩% ثم انخفض الى ٤.٨% عام ١٩٩٨ ثم الى ٣.٧% عام ١٩٩٩، وفي جزر القمر كان معدل النمو خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠ سالبا حيث بلغ -٠.٣% وفي المدة ١٩٩٠-٩٩٨ تراجع بدرجة اشد حيث بلغ -٣.٣% وفي جيبوتي نجد ان معدلات نمو ناتجها المحلي ١٩٩٥كان سالبا حيث بلغ -٣.٦% ، ومع انه تحول موجبا عامي ١٩٩٨و ١٩٩٩ الا ان معدلات الزيادة كانت متواضعة جدا حيث بلغت ٠.٨% و ١.٣% على التوالي ،لقد كان السودان هو القطر الوحيد من بين الاقطار العربية الاقل نموا الذي حقق عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ معدلات نمو موجبة وعالية

بلغت ٦.٠% سنويا وهي اعلى من معدلات النمو في البلدان انامية الاخرى والتي بلغت ٣.٥% و ٣.٨% في هذين العمين ،وغالبا ما يعود السبب الاساسي في هذه التقلبات الى ان هذه الأقطار تعتمد بشكل أساسي على القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي (كما سنرى لاحقاً) الذي يتميز حجم إنتاجه بالتقلبات العنيفة في مثل هذه الأقطار بسبب النقص الكبير في الوسائل والأساليب العلمية المستخدمة في العمليات الإنتاجية التي تزيد من قدرة التحكم في حجم الانتاج كما هو الحال في الدول المتقدمة ، ان عدم استعمال هذه الوسائل والأساليب في البلدان النامية يجعل انتاج القطاع الزراعي أكثر تأثرا بالظروف الجوية و بالامراض والافات الزراعية .
خلاصة القول ان معدلات النمو في الناتج المحلي التي حققتها هذه الأقطار خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٩ ان لم تكن سالبة فهي متواضعة الأمر الذي ادى الى انخفاض متوسط الدخل الفردي او ان معدلات نموه كانت متواضعة.

ثانياً: انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي:Low Level economy diversification

تتسم الاقطار العربية الاقل نموا بانخفاض مستوى التنوع الاقتصادي وسمات هذا الانخفاض وكما يتبين من جدول رقم (٣) هي ما يلي:

١- ارتفاع نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية الأقل نمواً فقد تراوحت عام ١٩٨٠ مابين ٣٠% و ٦٨% (باستثناء جيبوتي) في حين بلغت هذه النسبة في البلدان النامية ١٦% فقط. اما في عام ١٩٩٨ فقد تراوحت هذه النسبة ما بين ١٨% و ٦٥% في حين بلغت في البلدان النامية الاخرى ١٤% .
٢- استوعب القطاع الزراعي في هذه الأقطار عام ١٩٨٠ نسبة تراوحت ما بين ٦٢% و ٧٢% من عدد العاملين في حين بلغت هذه النسبة في البلدان النامية ٦٦% اما في عام ١٩٩٨ فقد تراوحت هذه النسبة في الأقطار العربية الأقل نمواً ما بين ٥٣% و ٧٢% في حين بلغت في البلدان النامية ٥٧%.
٣- ساهم القطاع الصناعي في الأقطار العربية الأقل نمواً في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠ بنسبة تراوحت ما بين ٥% و ١٣% في حين بلغت هذه النسبة في البلدان النامية ١٢% وفي عام ١٩٩٨ تراوحت هذه النسبة ما بين ٥% و ١١% في حين بلغت في البلدان النامية ١٢% .
٤- استوعب القطاع الصناعي في هذه الاقطار نسبة من العاملين تراوحت عام ١٩٨٩ ما بين ٢.٩% و ١١% من مجموع العاملين ،اما عام ١٩٩٩ فقد تراوحت ما بين ٥.٦% و ١٢.٧%.

وقد انعكس انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي على طبيعة وخصائص صادرات هذه الأقطار،حيث تشكل اعلى ثلاث سلع من صادرات اليمن نسبة ٩٥.٦% من قيمة صادراتها و ٨٩.١% من قيمة صادرات موريتانيا ٨٦.٤% من قيمة صادرات السودان و ٧٩.٦% من قيمة صادرات الصومال (ينظر جدول رقم ١١) ، كما ان ٩٠% من قيمة الصادرات متأتية من ثلاث او خمس دول فقط. مما يجعل كميات و اسعار هذه الصادرات تحت سيطرة الدول قليلة .وقد انعكس ذلك على معدل التبادل التجاري الذي ظل دون ١٠٠% طيلة عقد التسعينات[٥] .

اما عن ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي فانها تعبر عن البطالة المقنعة التي يتصف بها هذا القطاع في الاقطار العربية الاقل نموا.

ثالثاً:ضعف الموارد البشرية والبنى التحتية Poor Socio-economic infrastructure

ان السمة البارزة للأقطار العربية الأقل نمواً هو ضعف الموارد البشرية والبنى التحتية،ويتبين ذلك جلياً من خلال ترتيب هذه الأقطار عالمياً بموجب مؤشر التنمية البشرية حيث احتلت الصومال عام ١٩٩٩ الموضع رقم ١٧٢ ثم جيبوتي ١٥٧ تليها موريتانيا ١٤٩ واليمن ١٤٨ ثم السودان ١٤٢ (ينظر جدول رقم ٤) مما يدل على ضعف هذه الموارد ولا يخفى ما لهذه الموارد والبنى من تاثير على التطور الاقتصادي وما للتطور الاقتصادي من تاثير عليها، فعلى سبيل المثال ما زال سكان الريف يشكلون نسبة تتجاوز ٧٠% من مجموع السكان كما هو الحال في الصومال، وان نسبة وفيات الاطفال تصل أكثر من ١٠% في كل من جيبوتي وموريتانيا والصومال، اما متوسط العمر المتوقع هو اقل من ٦٠ سنة بل انه بلغ في الصومال ٣٩ سنة فقط، في حين وصل في البلدان النامية ٦٥ سنة ، اما عن عدد خطوط الهواتف فكانت اقل من هاتفين في الصومال واقل من ستة هواتف في موريتانيا والسودان واقل من خمسة هواتف في جيبوتي واليمن لكل الف نسمة في حين بلغت في بقية البلدان النامية ٥٨ هاتفاً لكل الف نسمة (ينظر جدول رقم ٥) ، ان عدم وجود نظم اتصالات رخيصة ومتطورة في الأقطار العربية الأقل نمواً يسبب هامشية هذه الأقطار في الاقتصاد العالمي الذي يشهد نمو اهمية الاتصالات والمعلومات التكنولوجية في كل النشاطات الاقتصادية ، ونفس الشيء يمكن ان يقال عن المواصلات في هذه الاقطار التي تشكو من تخلف شديد يكشف عن تخلف عن البنية الارتكازية التي هي اساس أي تراكم راسمالي يفضي الى تحقيق تنمية طموحة .

رابعاً :تسود في هذه الاقطار النزاعات:

تعاني معظم الأقطار العربية الأقل نمواً مشاكل واضطرا باتٍ وحروباً أهلية وخاصة الصومال والسودان واليمن مما أوجد حالة عدم الاستقرار السياسي وخصوصاً في عقد التسعينات ، وقد أثرت هذه الحالة على جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي وعلى الأخص على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعلى سبيل المثال انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن من ٨٩٧ مليون دولاراً عام ١٩٩٣ الى ١١ مليون دولاراً عام ١٩٩٤ ثم تحول سالبا في السنوات ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ بسبب الحرب الأهلية وما ترتب عليها من نزاعات وحالة عدم الاستقرار (ينظر جدول رقم ١٠).

خلاصة ما تقدم :

ـــــ هو ان الأقطار العربية الأقل نمواً تعاني من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يرجع الى تدني انتاجها المحلي بسبب اختلال بنيانها الاقتصادي الذي تبدو مظاهره في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وفي العمالة مع

انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الناتج المحلي والعمالة ، كما تعاني الأقطار العربية الأقل نمواً من تباطؤ معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي يعود الى تواضع معدلات نمو هذا الناتج والى ارتفاع معدلات النمو السكاني .

المبحث الثاني
الاستثمار الأجنبي المباشر

نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct investment) (F.I.D) هو الاستثمار الذي تقوم به الشركات الاجنبية في بلد يسمى البلد المضيف (Host country) أي غير البلد الام(Home country) ويترتب عليه امتلاك المقيمين في البلد الأجنبي نسبة تصويتية تصل الى ٥٠% فاكثر او امتلاكهم نسبة تصل الى ٢٥% فاكثر من اصول المشروع والتي تعطي للمقيم حق الاشتراك بالادارة . وعادة تقوم بمثل هذا الاستثمار الشركات الكبرى التي يطلق عليها احياناً اسم الشركات المتعددة الجنسية(Multinational Companies) او المشاريع المتعددة الجنسية (Multinational Enterprise) او الشركات العابرة للقومية او الشركات المتعدية الجنسية (Transnational Corporation) . ومهما تعددت المسميات فأن المقصود بها هي تلك الشركات الكبيرة الحجم (سواء اخذنا مؤشرات راس المال او حجم المبيعات او مستوى الارباح) والتي يمتد نشاطها وعملها وفروعها الى عدة دول وتوجه اعمالها وخططها الاساسية من مكاتب الشركة الام[٦].

وصل عدد هذه الشركات (باستثناء الشركات المالية) عام ١٩٩٨ الى (٦٣٠٠٠) شركة تتبعها (٦٩٠٠٠) شركة فرعية ، وقد بلغ ما تمتلكه المائة الاولى الكبرى من الاصول في الدول الاجنبية عام ١٩٩٨ ترليوني دولار ، وبلغت مبيعاتها ذلك العام ترليوني دولار ايضاً، واستخدمت ستة ملاين عامل[٧].

ويبين جدول رقم (٦) الشركات الخمسة والعشرون الاولى منها . واذا كانت الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية تنتمي الى دول الثالوث الاقتصادي (الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واليابان) فان هناك عدداً من هذه الشركات تنتمي الى البلدان النامية مثل شركة بتروبراس الفنزولية المتخصصة بالبحث والتنقيب واستخراج وتكرير وتسويق النفط الخام والتي بلغت اصولها الاجنبية ثمانية مليارات دولار عام ١٩٩٨[٨] .

لقد اصبحت الشركات المتعددة الجنسية هي المسؤولة عن ما يسمى بالانتاج الدولي والذي يعرف بانه (مجموع انتاج الشركات خارج بلدها الام بغض النظر عن سوقه النهائي)[٩].

وتشمل نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر النشاطات الإنتاجية كاقامة المشاريع الصناعية او شراء الموجودات والاصول في مختلف قطاعات الاقتصادية كالصناعات التحويلية والتعدين

والمناجم والزراعة والنقل والمواصلات وكذلك الخدمات كالتامين و يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الاجنبي غير المباشر Foreign portfolio investment (F.P.I) الذي يعني قيام المؤسسات والافراد شراء الاصول المالية التي تنتج عوائد معينة في فترة زمنية معينة كالاسهم والسندات دون مشاركتهم بادارة المشروع والرقابة عليه او التصويت على القرارات الادارية للمشروع .

واذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعني انتقال راس المال من مكان الى اخر عبر الحدود فان هذا الانتقال خضع لتفسيرات كثيرة ، منها ان بعض الكتاب حاول تفسير هذا الانتقال طبقاً للمفاهيم العامة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، وبموجب هذه المفاهيم ينتقل راس المال من مكان الى اخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لراس المال ، بحيث يكون اتجاه الحركة من مكان يتسم بوفرة راس المال الى اخر يتصف بندرته النسبية، وفي العادة تكون الإنتاجية الحدية لراس المال اعلى في المكان الثاني منه في المكان الاول[١٠] ، وحاول البعض الاخر تفسير هذا الانتقال بالتوسع في السياسات الحكومية عندما تكون الشركات ادوات للسياسية الخارجية للحكومة الام ، ووفقاً لهذه النظرية فان الاستثمار الخارجي للشركات العملاقة لم يقم ويتوسع نتيجة للضرورات الاقتصادية وانما كان سياسة اختارتها الشركات كي تستفاد من الحوافز التي تقدمها الحكومة الام لغرض اغراء شركاتها للاستثمار بالخارج[١١] ، ويرى الاخرون ان دوافع الاستثمار الأجنبي تكمن في طبيعة اسواق احتكار القلة ، هذه الاسواق تقسم بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة، ويصبح في ظل المنافسة من الصعب على أي شركة ان تنمو عن طريق المضاربة السعرية ، وبالتالي فان هذه الشركات تسعى لتعزيز فرصها من النمو عن طريق الاستيلاء على الاسواق الخارجية من خلال القيام بالانتاج في هذه الاسواق باقامة فروع للشركة فيها[١٢]، وفسر بعضهم هذا الانتقال بنظرية دورة حياة المنتج فقيام الشركات بالاستثمار خارج بلدها هو عمل دفاعي يقصد به حماية اسواقها الخارجية من منافسه محتملة ، فهي ترى ان لكل منتج دورة حياة ،حيث تبدا مرحلته الاولى عند اكتشاف منتج جديد تتمتع الشركة التي أنتجته بثمرة احتكارية لهذا المنتج ، اما المرحلة الثانية فانها تبدأ مع نمو الاسواق وتطور المنتج عندها تصبح التكنولوجيا اللازمة لانتاجه شائعة نسبياً ، مما يؤدي الى دخول منتجين جدد له ينافسون الشركة التي أنتجته اول مرة، مما يحتم عليها اقامة فروع انتاجية لها في دول اخرى لتوفير تكاليف نقل وتخفيض كلفة العمل لكي تستمر ميزتها الاحتكارية ، اما المرحلة الثالثة لحياة المنتج والذي يصبح قديماً فان المزايا النسبية تتحول الى الاقتصاديات الكثيفة العمل والمنخفضة الاجور ، ويمكن في مثل هذه الحالة ان يتم الانتاج في البلدان الفقيرة من اجل اعادة المنتج الى دولة الام[١٣]. كما يرى الاخرون ان توسيع وتجديد راس المال هو الاساس لامتداد الشركات خارج البلد الام[١٤].

وايا كانت التفسيرات النظرية لأنتقال الاستثمار ، فان الاستثمار الأجنبي المباشر ياتي ضمن التوجه العالمي القائم حالياً على تدويل الانتاج الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والتي اسهمت بما يعادل ٢٥% من الانتاج العالمي عام ١٩٩٨ وبلغت مبيعاتها في الاسواق المحلية والعالمية ١٤ ترليون دولار[١٥]. وقد اختلفت اراء الاقتصاديين في تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر ، فمنهم من يرى ان التخلف والتبعية في البلدان النامية قد تولد عن الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فان عودته تعني استمرار التخلف[١٦]، ويرى اخرون بان الاستثمار الأجنبي المباشر اقل التزاماً تجاه اقتصاديات البلدان المضيفة ويتمتع بقدرة نسبية على الحركة والانتقال خلافاً للاستثمارات المحلية الوطنية[١٧]. كذلك يرى بان اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف عن اهداف الحكومات المضيفة ، فالحكومات تسعى الى حفز التنمية الوطنية بينما يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر الى تعزيز قدراته التنافسية في سياق دولي[١٨]، اما دعاة الاستثمار الأجنبي المباشر فيرون به حلاً لمشكلة تمويل التنمية بعد ان عجزت الادخارات المحلية عن القيام بذلك وبعد تعاظم مشكلة القروض التي رتبت على الدول النامية اعباءً ثقيلة لا تستطيع تحملها ، كما أنه يسهل حصول هذه البلدان على التكنولوجيا والخبرة الادارية والتنظيمية، وفتح الاسواق الخارجة امام منتجاتها.

المبحث الثالث

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية في الأقطار العربية الأقل نمواً:

رأينا في المبحث الاول من هذا البحث كيف ان الأقطار العربية الأقل نمواً تعاني من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك من المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية ، ومن هنا فانه يترتب على هذه الأقطار ومن اجل رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي ومواجهة الزيادة السكانية المرتفعة فيها لا بد من ان تقوم بها برامج تنمية تحقق تراكم راسمالي كبير ، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة قد لا تقوى على تلبيتها الادخارات المحلية، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بمصادر خارجية ، و هذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث :

أولاً :- دور الادخارات المحلية في تمويل الاستثمار المحلي

ثانياً:- دور المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار المحلي

أولاً :- دور الادخارات المحلية في تمويل الاستثمار المحلي:

تتميز البلدان النامية بشكل عام والبلدان الأقل نمواً بشكل خاص بانخفاض نسبة الادخار الى الناتج المحلي ، فعلى سبيل المثال تراوحت هذه النسبة في الأقطار العربية الأقل نمواً عام ١٩٩٨ ما بين -١٨.١٩٤% في جيبوتي كادنى نسبة ١٨.٦٨٣% في اليمن كاعلى نسبة (ينظر جدول رقم ٧) في حين تبلغ هذه النسبة في الاقطار العربية الاخرى ٢٣%[١٩]. علما بان القضاء على حالة الفقر وتخفيض معدلات البطالة وزيادة معدلات النمو يتطلب معدل نمو سنوي لايقل عن ٧.٨% وهذا يحتاج الى نسبة استثمار تعادل ٣٢% من الناتج المحلي الاجمالي[٢٠]. وليس من الصعب معرفة اسباب انخفاض نسبة الادخار الى الناتج المحلي في مثل هذه الأقطار، حيث يقع اولها على انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (كما تبين لنا سابقا) وثانيها على ارتفاع الميل للاستهلاك البذخي او المظهري بسبب محاكاة او تقليد الطبقات الميسورة في هذه الاقطار لأنماط الاستهلاك الأجنبي (Demonstration Effect)[٢١] وثالثها على ضعف المؤسسات المصرفية ، ورابعها على ضعف الوعي الادخاري عند المواطن . كما ان هناك نسبة كبيرة من المدخرات المحلية تتسرب الى الخارج بسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود فرص استثمارية مأمونة في مثل هذه البلدان، ان انخفاض نسبة الادخار الى الناتج المحلي مع وجود حاجة ملحة للقيام باستثمارات تتعدى حجم

الادخارات المحلية قد ادى الى خلق ما يسمى بالفجوة الداخلية حيث تزيد فيها الاستثمارات عن حجم الادخارات المحلية، ويتطلب سد هذه الفجوة الاعتماد على مصادر خارجية، وفي حالة الأقطار العربية الأقل نموا وكما مبين من (جدول رقم ٧) نرى ان الفجوة الداخلية تتسع كثيراً في حالة جيبوتي حيث وصلت الى - ١٩٦.٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ لتعادل حوالي ٩٨.٢% من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام. والحال ينطبق على كل من السودان و موريتانيا واليمن حيث بلغت هذه الفجوة فيها -١٧٥٥.٥ و -٧٢.٤ و -٨٥٣.٩ مليون دولار على التوالي وهي تعادل نسبة ١٩% و ٧.٤% و ١٣.٥% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الأقطار على التوالي، ومن المتوقع ان تتسع الفجوة الداخلية في الأقطار العربية الأقل نمواً كلما زاد الاستثمار المحلي (على الأقل في المدى المتوسط) الأمر الذي يتطلب مصادر خارجية لتقليص هذه الفجوة اذا ما ارادت هذه الأقطار الاسراع في عملية التنمية وتحقيق تراكم راسمالي يفضي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ، هذا وان الحاجة الى المصادر الخارجية في هذه الأقطار ليس امراً تحتمه اتساع الفجوة الداخلية فحسب وانما ايضا لتقليص الفجوة الخارجية الناجمة عن زيادة قيمة الاستيردات من السلع والخدمات على قيمة الصادرات منها والتي بلغت عام ١٩٩٨في كل من السودان وموريتانيا واليمن -١٤٧٨ و - ١١٠ و – ١٣٠٤ مليون دولار على التوالي وهي تزيد عن ثلاثة اضعاف قيمة الصادرات السودانية ذلك العام وتعادل ٣٩.٣% من قيمة صادرات موريتانا في العام نفسه و ٧٧.٧% من قيمة صادرات اليمن في ذلك العام ايضاً . كل ذلك يحتم على الأقطار العربية الأقل نمواً السعي للحصول على تدفقات خارجية تساعدها على القيام بعملية التنمية، والسؤال يطرح نفسه هو، ما هي مصادر التدفقات الخارجية المتاحة امام هذه الأقطار ؟ هذا ما سنجيب عليه ادناه .

ثانياً:دور المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار المحلي:

تعتبر التدفقات الراسمالية الخارجية احدى المصادر الاساسية في تمويل التنمية في الأقطار العربية الأقل نمواً ، فقد غطت هذه التدفقات الفجوة الداخلية (الفجوة المالية) والتي بلغ مجموعها في هذه الأقطار (باستثناء الصومال وجزر القمر)عام ١٩٩٨ حوالي ٢.٨٧٨ مليار دولار(جدول رقم٧). وتنقسم هذه التدفقات الى قسمين ، تدفقات امتيازية وتدفقات غير امتيازية.

١- التدفقات الامتيازية :Confessional Flows:

تنقسم التدفقات الامتيازية الى تدفقات الثنائية وهي التي تقدم بشكل أساسي من دول لجنة المساعدات الانمائية التي تضم ٢١ دولة غنية ، وصناديق التنمية للأقطار العربية النفطية،وتدفقات متعددة الاطراف التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمختلف انواعها وصناديق التنمية الاقليمية كصندوق منظمة الاوبك ، وتتكون التدفقات الامتيازية من المنح والقروض التي تتضمن عنصر المنحة .

أ- المنح Grants:

ـــــــ وهي التي لا ترد ويقدم اغلبها اقطار الاوبك والدول الغنية التي تمثلها لجنة المساعدات الانمائية DAC وتقدم هذه المساعدات (ODA) بناء على قرار رقم ٢٢٢٦الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة في تشرين اول عام ١٩٧٠ والذي يقضي بان تقدم الدول الغنية ما لايقل عن ٠.٧% من ناتجها القومي كمساعدات انمائية للبلدان النامية ، كان نصيب البلدان الاقل نمو منها عام ١٩٩٨ حوالي ٩.٦٧١ مليار دولاراً،اما المنح التي قدمها صندوق الاوبك للبلدان الاقل نمواً عام ١٩٩٨ فقد بلغ ٢١ مليون دولاراً فقط[٢٢].

ب-القروض التي تضمن عنصر المنحة :Grant Element loans

ـــــــــ المقصود بعنصر المنحة هنا (صافي القيمة الاسمية للقرض مطروحاً منه القيمة الحالية لاقساط استهلاك القرض مضافاً اليه الفوائد المستحقة طول مدة القرض بما فيها مدة السماح) وقد بلغت هذه القروض التي قدمت للبلدان الاقل نمواً عام ١٩٩٨ من دول لجنة ODA (الدول الغنية) ما مجموعه ٢.٣٥٠ مليار دولار[٢٣].

ج- المساعدات الفنية : Technical assistance:

ـــــــــــ وهي مساعدات عينية تقدمها الدول الغنية الممثلة بلجنة DAC وقد بلغت قيمة هذه المساعدات المقدمة للبلدان الاقل نمواً عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٢.٦٤٥ مليار دولار[٢٤] .

ان الاقطار العربية الاقل نموا حصلت على منح وقروض متضمنة عنصر المنحة ومساعدات فنية من الدول الفنية وصندوق الاوبك والمؤسسات والهيئات التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٩١٣ مليون دولار(جدول رقم ٨).

ومن الملاحظ على هذه التدفقات انها في حالة تناقص مستمر منذ عام ١٩٨٥ التي بلغت فيه ٢.٢٨٨ مليار دولار ، انخفضت الى ٢.٢٠٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم الى ٩٦٢ مليون دولار فقط عام ١٩٩٦ ثم الى ٩٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ ثم الى ٩١٣ مليون دولار عام ١٩٩٨(ينظر جدول رقم ٨) وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع نسبة المخصص لها من الناتج المحلي الاجمالي للدول المانحة، ففي الوقت الذي ينص فيه قرار الجمعية العامة للامم المتحدة على تخصيص نسبة ٠.٧% من الناتج المحلي الاجمالي فان التخصيصات الفعلية للدول المانحة عامي ١٩٩٧و ١٩٩٨ كانت ٠.٥%،بل ان تخصيصات الولايات المتحدة لم تتجاوز خلال هذين العامين ٠.٢%.

ان التدفقات الامتيازية لم تسد سوى١٦.٤% من مجموع اجمالي الاستثمار في الاقطار العربية الاقل نمواً عام ١٩٩٨[٢٥] هذا وتشير احدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي الى ان المساعدات الانمائية ساهمت في انجاز العديد من النجاحات الباهرة في العديد من الدول النامية فعلى سبيل المثال لعبت هذه المساعدات دورا حيويا في اندونسيا وجمهورية كوريا في السبعينات، وبوليفيا وغانا في الثمانينات، و اوغندا وفيتنام في التسعينات من القرن العشرين، حيث ساهمت في الاسراع في معدلات النمو الاقتصادي والتنمية عن

طريق المساعدة في تطوير الخدمات العامة ، واقامة الهياكل الارتكازية ، ونقل التكنولوجيا ، وتوفير الموارد المالية التي شكلت انطلاقة ديناميكية ذاتية ساهمت في تهيئة بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للاستثمار في تلك الدول[٢٦].

٢- التدفقات غير امتيازية : Non concession Flows

ـــــــــ وهي تشمل :-

أ- القروض من المؤسسات والمصارف التجارية وقروض (تسهيلات) لفوائض الصادرات Export credits وهي التي تدفع عليها فوائد سنوية عادة تكون بالاسعار السائدة في الاسواق بالنسبة للنوع الاول وباسعار منخفضة بالنسبة للنوع الثاني .

ب- الاستثمار الاجنبي غير المباشر Foreign portfolio investment: ويقوم على شراء افراد او مؤسسات اصول مالية تنتج عنها عوائد معينة في فترة زمنية معينة ، ويتمثل هذا الاستثمار بالاوراق المالية كالاسهم والسندات .

وقد بلغ مجموع التدفقات من هذين المصدرين الى الاقطار العربية الاقل نمواً (باستثناء جزر القمر) عام ١٩٩٨ حوالي ١.٨٥١ مليار دولار[٢٧] ويعود السبب الاساسي لارتفاع حجم الدين الخارجي المتراكم للاقطار العربية الاقل نمواً الى هذين النوعين من التدفقات والذي وصل عام ١٩٩٨ الى ٢٦.١٦٤ مليار دولار وهو يعادل ١٠١.٤% من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الاقطار عام ١٩٩٨ ، وصلت خدمته الى ٢٣٤.١ مليون دولار وهي تعادل ٩.٤% من قيمة صادرات هذه الاقطار عام ١٩٩٨ (جدول رقم ٩) . هذا وقد صنف قطران من الاقطار العربية الاقل نموا من الدول الشديدة المديونية وهي موريتانيا والصومال و عدت اليمن من الدول المتوسطة المديونية اما جيبوتي فقد عدت من الدول الخفيفة المديونية[٢٨].

ج- الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign direct investment: وهو يقوم كما اسلفنا على امتلاك المقيمين في البلد الاجنبي على نسبة تصويتية ٥٠% فاكثر او امتلاك النسبة ٢٥% فاكثر من اصول المشروع وهو على نوعين اما ان يقوم على اساس بناء وتشغيل وامتلاك المشروع (Boo) او بناء وتشغيل وتسليم المشروع (Boot) ومن جدول رقم ١٠ يتبين ما يلي :

١- ان التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقطار العربية الاقل نمواً (باستثناء جزر القمر) بلغت عام ١٩٩٨ ما مجموعه ١٤٣ مليون دولار انخفض عام ١٩٩٩الى ١٠٤ مليون دولار فقط وهو حجم متواضع جداً قياساً بما تتمتع به هذه الاقطار من موارد طبيعية (زراعية ونفطية ومعدنية) هائلة ورخص الايدي العاملة.

٢- ان التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقطار العربية الاقل نموا باستثناء جزر القمر لم تاخذ وضعاً مستقرا فقد بلغت عام ١٩٩٣ (٩١٤) مليون دولار انخفضت عام ١٩٩٤ الى ١٤ مليون دولار فقط ثم اخذت في السنوات ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ اتجاهاً معاكساً فقد بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة السالبة ٢٣٢ و ٤٦ و١٥ مليون دولار على التوالي .

٣- ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى الاقطار العربية الاقل نمواً مجتمعة عام ١٩٩٨ لا تعادل سوى ٦.٢% من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة الى المملكة العربية السعودية في ذلك العام و١٣% من التدفقات الداخلة الى مصر و ٢٢% الداخلة الى تونس و ٢٨% الداخلة الى الجزائر و ٥٤.٦% الداخلة الى المغرب.

٤- ان مجموع التدفقات الداخلة الى الاقطار العربية الاقل نمواً لا تعادل عام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ سوى ٠.٠٧٨% و ٠.٠٥% من التدفقات الداخلة الى البلدان النامية لهذين العامين على التوالي.

٥- ان مجموع التدفقات الداخلة الى الاقطار العربية الاقل نمواً لا تعادل عام ١٩٩٨ سوى ٠.٠٢% من التدفقات الداخلة الى مجموع دول العالم .

٦- كما يتبين من الجدول ان الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الدول الصناعية المتقدمة ارتفع من ٢٠٨.٥٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ الى ٤٥٩.٧٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٨وهذا يشكل ٧١.٥% من مجموع الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى كل دول العالم عام ١٩٩٨.

٧- ان جميع الاقطار العربية الاقل نمواً دخلت في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاجراء تصحيحات هيكلية في اقتصادياتها لغرض توفير الظروف الملائمة للانفتاح والمنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي ، كما هو مبين ادناه.

الاتفاقات المعقودة بين صندوق النقد الدولي والب نك الدولي من جهة والاقطار العربية الاقل نموا من جهة اخرى

القطر	الجهة المنفق منها	التاريخ
جزر القمر جزر القمر	صندوق النقد الدولي البنك الدولي	حزيران ١٩٩١ وحزيران ١٩٩٤ حزيران ١٩٩١
جيبوتي	صندوق النقد الدولي	نيسان ١٩٩٦ حزيران ١٩٩٧
موريتانيا	صندوق النقد الدولي	تموز ١٩٨٠ حزيران ١٩٨١ نيسان ١٩٨٦ ومايس ١٩٨٧
الصومال الصومال	صندوق النقد الدولي البنك الدولي	شباط ١٩٨٠ تموز ١٩٨١ شبط ١٩٨٦ جزيران ١٩٨٩ حزيران ١٩٨٩
السودان السودان	صندوق النقد الدولي البنك الدولي	مايس ١٩٧٩ شباط ١٩٨٢ شباط ١٩٨٣ حزيران ١٩٨٤ حزيران ١٩٨٣
اليمن اليمن	صندوق النقد الدولي البنك الدولي	اذار ١٩٩٦ نيسان ١٩٩٦

المصدر United Nations, Unctad , The Least developed Report 2000, P246-251

ومع هذا لم تكن التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبي المباشر االى الاقطار العربية الاقل نمواً كما عليه الحال في البلدان النامية الاخرى .

٨- شرعت كل الاقطار العربية الاقل نمواً قوانين لغرض جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تضمنت اعفاءات ضريبية وكمركية وتسهيل الاجراءات الادارية للحصول على تراخيص للمشاريع وانشاء هيئات للاستثمار تتولى تعريف المستثمرين بمناخ الاستثمار كقانون الاستثمار اليمني رقم ٢٢لعام ١٩٩١، ومع كل هذا كانت التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية الاقل نمواً متواضعة جداً.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

نستنتج مما تقدم ما يلي :-

١- ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاقطار العربية الاقل نمواً منخفض جداً، ويتطلب الارتقاء به استثمارات كبيرة جداً، كما ان ضعف الموارد البشرية والبنية الارتكازية في هذه الاقطار تتطلب هي الاخرى استثمارات واسعة لكي توفر الارضية المطلوبة للتطور الاقتصادي ، وان الادخارات المحلية لم تسد الا جزء يسير من هذه الاستثمارات.

٢- ان مصادر التمويل الخارجية عام ١٩٩٨ سدت حوالي ٥٣.٤% من اجمالي الاستثمار المحلي كان منها ١٦.٤% من تدفقات امتيازية والباقي ٣٦.٨% من تدفقات غير امتيازية .
٣- ان ارتفاع حجم مديونية الاقطار العربية الاقل نمواً اضعف قدرتها على السداد مما اضعف قدرتها على النفاذ الى اسواق الائتمان نظراً لوجود شك في امكانية نجاح هذه الاقطار من الخروج من حلقة الدين وتخطى اثارها الخطيرة .
٤- تراجع التدفقات الامتيازية ، فقد انخفضت عام ١٩٩٨ الى ٣٨.٧% عما كانت عليه عام ١٩٨٥ والى ٤٠.١% عما كانت عام ١٩٩٠ والى ٩٢% عما كانت عليه عام ١٩٩٦ والى ٩٥.٥% عام ١٩٩٧ وذلك نتيجة انخفاض النسبة المخصصة لها من الناتج المحلي للدول المانحة عن النسبة المقررة من الجمعية العامة للامم المتحدة .
٥- ان التدفقات الداخلة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقطار العربية الاقل نمواً متواضعة جدا قياساً بالفرص المتاحة في هذه الاقطار وبالتدفقات الداخلة للاقطار العربية الاخرى وبالتدفقات الداخلة للبلدان النامية عموماً .
٦- ان تواضع نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية الاقل نمواً يكشف عن عدم صحة نظرية السياسة العامة التي تحاول تفسير انتقال راس المال من اجل الاستفادة من المزايا التي تقدمها الحكومات الام لشركاتها لغرض حملها على الاستثمار الخارجي وذلك :

أ- ان المزايا المقدمة من قبل الدولة لشركاتها عامة و تشمل كافة الدول بما فيها الاقطار العربية الاقل نمواً وبالتالي فان من المتوقع ان يكون الانسياب للاستثمارات واحد لكل المناطق وعدم تركيزه في منطقة دون غيرها .

ب- ان الاقطار العربية الاقل نمواً قامت بالتعاون مع الصندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة له (SAF,ESAF) والبنك الدولي بإجراءات وخطوات الغرض منها توفير الاجواء المناسبة لدمج اقتصاديات هذه الاقطار بالاقتصاد العالمي لغرض تسهيل انسياب الاستثمار الاجنبي المباشر . الا ان كل ذلك لم يساعد على زيادة هذا الاستثمار وانما اتخذ اتجاهاً معاكساً بالخروج من هذه الاقطار وخاصة في السنوات ١٩٩٥و ١٩٩٦و ١٩٩٧.

كما ان تواضع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية الاقل نمواً او هروبه من هذه الاقطار يكشف عن عدم صحة نظرية دورة المنتج ، والتي تشير الى ان المنتج في مرحلته الثالثة يتجه الى المناطق التي تنخفض فيها الاجور وصولاً الى تخفيض تكاليف الانتاج ومن ثم رفع القدرة التنافسية لهذا المنتج في اسواق الشركة الام، فالاقطار العربية الاقل نمواً تتميز بانخفاض الاجور فيها قياساً بالمناطق الاخرى من العالم .

كما ان تواضع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية الاقل نمواً يكشف عن ان انتقال راس المال بين المناطق لا يتم وفق النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تفسر هذا الانتقال على انه يتم من المناطق التي تتميز بوفرته وبالتالي انخفاض انتاجيته الحدية الى المناطق التي تتميز بقدرته ومن ثم ارتفاع انتاجيته الحدية ، حيث من صفات الاقطار العربية الاقل نمواً ندرة راس المال فيها وبالتالي يتوقع ارتفاع انتاجيته الحدية ،ولكن الذي حصل هو العكس ، حيث

نجد ان ٧١.٥% من الاستثمار الاجنبي المباشر دخل الدول الصناعية المتقدمة حيث وفرة راس المال ، وهذا يعني ان انتقال راس المال في هذه الحالة لم يكن وفق إلية النظرية الكلاسيكية، وانما وفق آليات اخرى تجعل الدول الصناعية المتقدمة اكثر جذباً ، وان عوامل الجذب هذه تكمن في سمات هذه الدول والتي اهمها :

أ- اتساع حجم السوق
ب- توفر الايدي العاملة الماهرة
ج- تطور وسائل الاتصال والمواصلات
د- توفر المعلومات الوافية عن الاسواق
هـ_ استتباب الامن والاستقرار السياسي

٧- تحتاج الاقطار العربية الاقل نمواً معدل نمو سنوي لا يقل عن ٧.٨% لكي تستطيع القضاء على الفقر و على البطالة وتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي ، وهذا يتطلب استثمار ما لايقل عن ٣٢% من ناتجها المحلي الاجمالي ، واذا اخذنا عام ١٩٩٨ كاساس لحساب حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق هذا الغرض فان هذه الاقطار (باستثناء الصومال)تحتاج ٥.٦١٣ مليار دولار ، تستطيع ان توفر عن طريق الادخارات المحلية والمساعدات الانمائية ٣.٢١٢ مليار دولار(٢٩) ٢.٢٢٩ مليار دولار ادخارات محلية و ٩١٣ مليون دولار مساعدات انمائية) وبالتالي فان صافي ما تحتاجه هذه الاقطار من مصادر خارجية يبلغ ٢.٤٠١ مليار دولار، واذا كانت هذه الاقطار لا تستطيع النفاذ الى اسواق المال او هي لا ترغب بذلك لارتفاع حجم مديونتها فلم يبق امامها سوى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لكي يسد هذه الفجوة .

ثانياً : التوصيات :

مما تقدم تبين لنا ان الاقطار العربية الاقل نمواً و من اجل القضاء على الفقر السائد فيها، القيام بمساعي تفضي الى زيادة معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي وتحقيق تنمية بشرية وبناء البنية الارتكازية، وهذا يحتاج الى استثمارات لاتقوى عليها ادخاراتها المحلية ، ولا بد من مصادر خارجية لمساندة هذه الادخارات ، وان التدفقات غير الامتيازية من مصادر خارجية تزيد من اعباء مديونية هذه الاقطار ، كما ان النفاذ الى اسواق الائتمان لم يكن بالامر السهل بعد ان تعذر عليها الوفاء بديونها . وعلى ذلك لم يبق امامها الا ان تلجأ زيادة مساعيها في المحافل الدولية و الاقليمية لزيادة قدرتها التمويلية اولاً والعمل على تهيئة الظروف المحلية لتحقيق اعلى انسيابية ممكنة للاستثمار الاجنبي المباشر ثانياً.

اولاً : مساعي لزيادة القدرة التمويلية للاقطار العربية الاقل نمواً :

يمكن ان نقترح المساعي التالية لزيادة القدرة التمويلية للاقطار العربية الاقل نمواً:

١- الحصول على تدفقات امتيازية : ان المساعدات الانمائيةODA التي تقدمها دول DAC ما زالت دون المستوى الذي حددته الجمعية العامة للامم المتحدة

والبالغ ٠.٧% من اجمالي الناتج المحلي للدول الغنية ، بل ان بعض هذه الدول كالولايات المتحدة الامريكية لم تقدم سوى ٠.٢% من ناتجها المحلي كمساعدات انمائية ، وعليه يجب على البلدان الاقل نموا وخاصة الاقطار العربية الاقل نموا ان تسعى في كل المحافل الدولية من اجل زيادة المساعدات الانمائية الى الحد المقرر لها وهو ٠.٧%، ومتابعة تنفيذ ما اتفق عليه زعماء العالم في قمة الامم المتحدة الالفية التي عقدت في ايلول من عام ٢٠٠٠ حول ضرورة الوصول الى ٠.٧% من الناتج المحلي الاجمالي للدول الغنية، وكذلك متابعة تنفيذ قرار المؤتمر العالمي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ الذي عقد في مونتيري في المكسيك والخاص بتخصيص ١٥%- ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي للدول الغنية الى الدول الاقل نمواً،كما عليها السعي من اجل زيادة المساعدات التي تقدمها الصناديق والهيئات الاخرى على ان تستخدم هذه المساعدات في اقامة البنية الاساسية Infrastructure والتنمية البشرية لتهيئة الاسس اللازمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

٢- شطب الديون الخارجية : لقد تعاظمت الديون الخارجية على الاقطار العربية الاقل نموا بحيث صنفت من الدول العالية المديونية وبما ان قدرتها على سداد هذه الديون محدودة اولا وانها بحاجة الى مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية وبشرية عالية ثانياً فانه يترتب عليها زيادة مساعيها في المحافل الدولية وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة ومؤتمر التجارة والتنمية (اليونكتاد) ومجموعة الدول الثمانية ونادي باريس.... الخ لشطب هذه الديون وتوجيه الاقساط المخصصة لسدادها نحو تمويل برامجها التنموية .

٣- تحسين معدلات التبادل التجاري Term of Trade: ان تحسين معدلات التبادل التجاري للاقطار العربية الاقل نمواً يعني زيادة حصيلة صادراتها ، وهذا لا يعني ايجاد مصادر اضافية لتمويل برامج التنمية في هذه الاقطار فحسب بل يعني ايضاً زيادة موجودات هذه الاقطار من العملات الاجنبية اللازمة لسداد ما تحتاجه برامج التنمية من مستلزمات من الدول الاجنبية ، كما ان تحسين معدلات التبادل التجاري لهذه الاقطار يعني الحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات من الخارج باسعار اقل مما يضيق من فجوة الموارد ، وعلى ذلك يترتب على الاقطار العربية الاقل نموا ان تسعى لدى المنظمات الدولية وخاصة منظمة التجارة الدولية لتحقيق معدل تبادل تجاري لصالحها علما ان معظم هذه الاقطار انضمت الى هذه المنظمة .

ثانيا: تحقيق اعلى انسيابية ممكنة للاستثمار الاجنبي المباشر :

ان تحقيق اعلى انسيابية ممكنة للاستثمار الاجنبي المباشر ليس لتمويل برامج التنمية في الاقطار العربية الاقل نمواً التي تشكو من نقص التمويل فحسب بل ايضا للاستفادة من التكنولوجيا والوسائل العلمية المتقدمة التي تفتقر اليها هذه الاقطار ، ولتحقيق هذه الانسيابية نقترح على الاقطار العربية الاقل نموا ان تتخذ الخطوات التالية :

١- تحقيق الاستقرار السياسي والامني :- يوصف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه جباناً يفر هاربا من الدول والمناطق التي فيها نزاعات محلية كما انه يخشى التأميم والمصادرة، والعكس صحيح ، وعلى ذلك على الاقطار العربية الاقل نموا ان تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والامني لكي تتوفر اجواء ملائمة للاستثمار الاجنبي وهنا لا نريد ان نقترح نموذجاً سياسياً معيناً حيث ان ذلك يعتمد على الظروف الخاصة بالبلد المعني.
٢- سن التشريعات التي تشجع الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة ما يتعلق باعفاءات الضريبية وتبسيط اجراءات التراخيص ، وضمان الملكية ، وتسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير ، وضمان حرية المنافسة وتوفير الاجواء المناسبة لعمل الية السوق كما نقترح اقامة هيئة خاصة للاستثمار الاجنبي المباشر لها صلاحيات منح التراخيص وتوفير كل المعلومات عن فرص الاستثمار وبيان الامتيازات التي يمكن ان يحصل عليها الاستثمار الاجنبي المباشر، ومحاربة الفساد الاداري .
٣- العمل على توفير البنية الاقتصادية أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدام ما تقدمه المؤسسات والصناديق والهيئات الاقلمية والدولية من مساعدات انمائية لهذا الغرض.
٤- على الاقطار العربية الاقل نموا غير المنضمة الى منطقة تجارة العربية الكبرى الانضمام الى هذه المنطقة وتفعيل دورها من اجل توسيع اسواق هذه الاقطار لغرض جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها.
٥- ولتحقيق اقصى الفوائد من الاستثمار الاجنبي المباشر ولضمان عدم تعرض الاقطار العربية الاقل نمواً لمخاطر مثل هذا النمط من الاستثمار نقترح ما يلي:

أ- ان يتم عمل الاستثمار الاجنبي المباشر على قاعدة – البناء – التشغيل- التسليمB.O.T أي تحديد مدة معينة لانتقال ملكية المشروع الى الحكومة القطر العربي او مواطنيه .
ب- الزام الشركات التي تقوم بالاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار العربية الاقل نموا على اعادة استثمار جزء من ارباحها المتحققة في هذه الاقطار ، أي تطبيق ما يسمى بالعرف التجاري الصفقات المتقابلة offset deal والا فأن هذا الاستثمار سوف تكون اثاره سلبيه على تمويل التنمية اذا ما استمرت هذه الشركات تحويل كامل ارباحها الى الخارج.
ج- العمل على تمويل مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر من مصادر تمويلية خارجية وليس من مصادر داخلية.

والله ولي التوفيق

الهوامش :

١- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ملحق ٧/٢

٢- United Nation, unctad, The Least Developed countries Report2000 p:2

٣- حسبت هذه الارقام من ملحق رقم ٢/٢ و٧/٢ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠

٤- حسبت هذه الارقام من ملحق رقم ٢/٢ و٧/٢ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢.

٥- United Nation ,UNICTAD,Hand book of international trade and development 1999 2,5 table

٦- انظر في ذلك علي ظاهر الطفيلي – السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها ص ١٨.

٧- United Nation, world investment Report 2000p:1

٨- الامم المتحدة – اليونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩ – الاستثمار الاجنبي المباشر وتحديات التنمية ص١٠ .

٩- د. محمد السيد سعيد – الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية ص١٣.

١٠- المصدر السابق ص ٢٥

١١- المصدر السابق ص٢٦

١٢- المصدر السابق ص٢٨

١٣- المصدر السابق ص٢٨

١٤- د. فؤاد مرسي ، الراسمالية تجدد نفسها ص٢٥

١٥- United Nation, world investment Report1999 overview p:3
١٦- د. محمد زكي الشافعي ، التنمية الاقتصادية الكتاب الاول ص ٣٤.
١٧- روبنزريكوبير ، الامين العام للانكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي ، الاستثمار الاجنبي المباشر استعراض عام ص ٣٤.
١٨- المصدر السابق ص ٣٠ .
١٩- علي توفيق الصادق ، وعلي احمد بلبل – جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاقتصاديات العربية، الواقع والعوامل المحفزة. الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية – مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٨٨.
٢٠- المصدر السابق ص ١٨٨.
٢١- ابراهيم سعد الدين عبد الله – دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي قضايا عامة ونظرة مستقبلية – دراسات في التنمية العربية الواقع والافاق ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٨ ص ١٥٧.
٢٢- صندوق النقد العربي – الدول العربية مؤشرات اقتصادية ١٩٩٢- ٢٠٠٢ جدول رقم ٣٤.
٢٣- United Nation, unctad, The Least Developed countries Report 2000p:233
٢٤- United Nation, unctad, The Least Developed countries Report 2000p:236
٢٥- قام الباحث باستخراج هذا الرقم من طرح التدفقات امتيازية والاستثمار الاجنبي المباشر من فجوة الموارد .
٢٦- World bank, assessing aide report 1998, world bank policy, Washington.
٢٧- United Nation, unctad, The Least Developed countries Report 2000p:236
٢٨- لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الاسكوا – التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية والتمويل – ورقة مقدمة الى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية (WTO) كنلون، المكسيك ١٠- ١٤ ايلول ٢٠٠٣.
٢٩- قام الباحث باستخراج الادخارات المحلية من جدول رقم ٧ والمساعدات الانمائية من جدول رقم ٨ من هذا البحث

المراجع

اولاً: الكتب:

(١)جاك لوب – العالم الثالث وتحديات البقاء – ترجمة احمد فؤاد بلبع عالم المعرفة – الكويت ١٩٨٦.

(٢)كامل ابو صقر ، العولمة التجارية والادارية والقانونية ، رؤية اسلامية جديدة – دار مكتبة الهلال بيروت٢٠٠٠.

(٣)سعد حسين فتح الله- التنمية المستقلة الدراسات والنتائج ، دراسة مقارنة في اقطار مختلفة- مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٢.

(٤)د. علي خليفة الكواري- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت١٩٨٦.

(٥)د. عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،ج١، مطبعة عصام بغداد – العراق ١٩٧٩.
(٦) عطية المهدي الفيتوري، الاقتصاد الدولي ،ط١، دار الكتب الوطنية بنغازي- ليبيا١٩٨٢.
(٧) علي ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها مؤسسة دار الكتب الحديث، بيروت – لبنان ١٩٨٧.
(٨)د. فرهنك جلال- التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى عام ١٩٩٦- مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان.
(٩)د. فؤاد مرسي- الرأسمالية تجدد نفسها – عالم المعرفة – الكويت ١٩٩٠.
(١٠) د. رمزي زكي- التاريخ النقدي للتخلف – دراسة في اثر نظام النقد الدولي على تكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٧.
(١١) ريجارد هيجوت، العولمة والإقليمية اتجاهان جديدان في السياسة العالمية مركز الأمارات العربية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ابو ظبي – دولة الأمارات العربية٢٠٠٠.
(١٢) د. محمد زكي شافعي – التنمية الاقتصادية – الكتاب الأول – دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٨.
(١٣) محمد السيد سعيد – الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية عالم المعرفة – الكويت ١٩٨٦.
(١٤) والتر رودني – أوربا والتخلف في أفريقيا – ترجمة الدكتور احمد القصير عالم المعرفة –الكويت ١٩٨٨.
(١٥) مستقبلنا المشترك أعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – ترجمة محمد كامل عارف – عالم المعرفة الكويت ١٩٨٩.
(١٦) الأمم المتحدة – اليونكتاد – تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩ الاستثمار الأجنبي وتحديات التنمية – استعراض عام .
17-Robin John, Global Business strategy

ثانياً : الدوريات :

1- United nation , unctad, world investment Report 2000.
2- United nation , unctad, the least developed Countries report 2000.
3- United nation, unctad, Handbook international trade and development statistics 2000.

٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٣.
٥- صندوق النقد العربي – مؤشرات اقتصادية ١٩٩٢-٢٠٠٢ الامارات العربية المتحدة ابو ظبي .

٦- صندوق النقد العربي – الحسابات القومية في الدول العربية ١٩٩٢-٢٠٠٢ الامارات العربية المتحدة ابو ظبي.

ثالثاً: البحوث والأوراق:

١- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية غرب أسيا – الاسكوا – أوراق قدمت إلى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة الدولية WTO المكسيك ١٠-١٤ ايلول ٢٠٠٣ منها :
أ- الدول الأقل نمواً في النظام الدولي متعدد الأطراف .
ب- التجارة العالمية وعلاقاتها بالديون الخارجية .

ملحق رقم واحد

البلدان الاقل نمواً

١- جيبوتي
٢- موريتانيا
٣- السودان
٤- اليمن
٥- الصومال
٦- جزر قمر
٧- افغانستان
٨- انكولا
٩- بنكلادش
١٠- بنيين
١١- بوتان
١٢- دوركينافاسو
١٣- بورندي
١٤- كمبوديا
١٥- ساحل العاج
١٦- جمهورية افريقا الوسطى
١٧- شاد

١٨- جمهوريــة الكنغـو الديمقراطية
١٩- غينيا الاستوائية
٢٠- ارتيريا
٢١- اثيوبيا
٢٢- كاجينا
٢٣- غينيا
٢٤- غينيا باسو
٢٥- هايتي
٢٦- كريباتي
٢٧- جمهوريـــة لـــوا الديمقراطية
٢٨- ليبساثو
٢٩- ليبريا
٣٠- مدغشقر
٣١- ملاوي
٣٢- مالديف
٣٣- مالي
٣٤- موزمبيق
٣٥- ما نيمار
٣٦- النيبال
٣٧- النيجر
٣٨- رواند
٣٩- ساموا
٤٠- ساواثوم
٤١- سير اليون
٤٢- جزر سولومون
٤٣- ثوكو
٤٤- توفالو
٤٥- يوغندا
٤٦- جمهوريــة تنزانيــا المتحدة
٤٧- فاناتو
٤٨- زامبيا

جدول رقم (١)

متوسط الدخل الفردي ومتوسط نموه وعدد السكان ومتوسط نموه للاقطار العربية الاقل نمواً

القطر او المجوعة	متوسط الدخل الفردي دولار		متوسط معدل نمو الدخل الفردي %		عدد السكان مليون نسمة ١٩٩٨	متوسط معدل نمو السكان %	
	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٩٠-١٩٨٠	١٩٩٨-١٩٩٠		١٩٩٠-١٩٨٠	١٩٩٨-١٩٩٠
جيبوتي		٧٥٧	٤.٦ -	*٢.٧	٠.٦	٦.٤	٢.٣
موريتانيا	٥٥٨	٤٧٨	٢.٧-	١.٣	٢.٥	٢.٧	٢.٨
الصومال	--	--	٠.٥-	-	٩.٢	٢.٩	٢.٠
السودان	٢٢٩	٢٩٦	٢.١-	٥.٨	٢٨.٣	٢.٦	٢.٠
اليمن	-	٢٥٠	-	.١-	١٦.٩	٣.٤	٤.٩
جزر القمر	٤٣١	٣٢٥	٠.٣-	٣.٠-	٠.٧٥	٣.١	٢.٨
الدول النامية	٨٩٢	١٢٦٠	٢.٢	٣.١	٤٦٩٦.٨	٢.١	١.٧
الدول المتقدمة	١٩٥٤٢	٢٧٤٠٢	٢.٤	١.٤	٨٨٥.٣	٠.٧	٠.٦
الاقطار العربية		٢٠٩٠			٢٦٧.٤		

The Least Developed Countries 2000 Report Annex :Basic Data on the Least Developed Countries

*** حسب هذا الرقم من قبل الباحث اعتماداً على الارقام الواردة في الملحق رقم ٢/٢ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ الذي تصدره الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون**

جدول رقم ٢

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقطار العربية الاقل نمواً

السنة والموضوع / القطر	١٩٩٠ %	١٩٩٥ %	١٩٩٨ %	١٩٩٩ %
جيبوتي	٤.٣	٣.٦-	٠.٨	١.٣
موريتانيا	٣.١	٤.٥	٣.٥	٤.١
الصومال	-	-	-	-
السودان	٠.٨	٤.٤	٦.٠	٦.٠
اليمن	٠.٢-	١٠.٩	٤.٨	٣.٧
جزر القمر	١٩٩٠-١٩٨٠	١٩٩٨-١٩٩٠	٢.٧-	-

	٠.٣-	٣.٣-		
الاقطار العربية	٥.٥	٢.٣	٣.٤-	٧.٣
البلدان النامية	٠.٦	٦.١	٣.٥	٣.٨
العالم	٢.١	٣.٦	٢.٨	٣.٥

المصدر :

١- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ جدول رقم ٢
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩١ ملحق ٣/٢
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ملحق ٦/٢ وملحق ١/١

٢- United Nations, unctad The Least developed countries, Report 2002 P216

جدول رقم (٣)
نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وقوة العمل

القطر او المجوعة	نسبة مساهمة القطاع الزراعي				نسبة مساهمة القطاع الصناعي			
	في الناتج المحلي		في العمالة		في الناتج المحلي		في العمالة	
	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٩	١٩٩٩
جيبوتي		*%٣١	-	*%١٠.٤	%٦	%٦	%٢.٩	%٥.٦
موريتانيا	%٣٠	%٢٥	%٦٩	%٥٣	%١٣	%٩	%٨.٩	%٧.٨
الصومال	%٦٨	%٦٥	%٧٦	%٧٢	%٥	%٥	%٨.٤	-
السودان	%٣٣	%٣٩	%٧١	%٦٣	%٧	%٩	%٣.٩	%٩.٥
اليمن	%٣٠	%١٨	%٦٢	%٥٣	-	%١١	١١.٠ %	١٢.٧ %
جزر القمر	%٣٤	%٣٩	%٨٣	%٧٤	%٤	%٥	-	-
الدول النامية	%١٦	%١٤	%٦٦	%٥٧	%١٢	%١٢	-	-

United Nations, Unctad,The Least Developed Countries 2000 Report
Annex :3.5

*** الارقام الخاصة بجيبوتي من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ ملحقي رقم ١/٣ و ١٦/٢ هي لعامي ١٩٩٥ وليس ١٩٨٩ و ٢٠٠٠ وليس لعام ١٩٩٩**

جدول رقم ٤
ترتيب بعض الاقطار العربية عالمياً بحسب مؤشر التنمية البشرية
لعامي ١٩٩١و١٩٩٩

الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية / القطر	١٩٩١	١٩٩٩
الكويت	٤٨	٣٥
البحرين	٥١	٣٧
قطر	٥٠	٤١
لبنان	٨٨	٦٩
سوريا	٧٢	١١١
تونس	٩٠	١٠٢
جيبوتي	١٥٣	١٥٧
موريتانيا	١٤٨	١٤٩
الصومال	١٤٩	١٧٢
السودان	١٤٣	١٤٢
اليمن	١٣٠	١٤٨

لبيب الطاهر ، التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في الاقطار العربية – مجلة المستقبل العرب، السنة الثالثة العدد ٢٥٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ص ٢٨-٢٩.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.